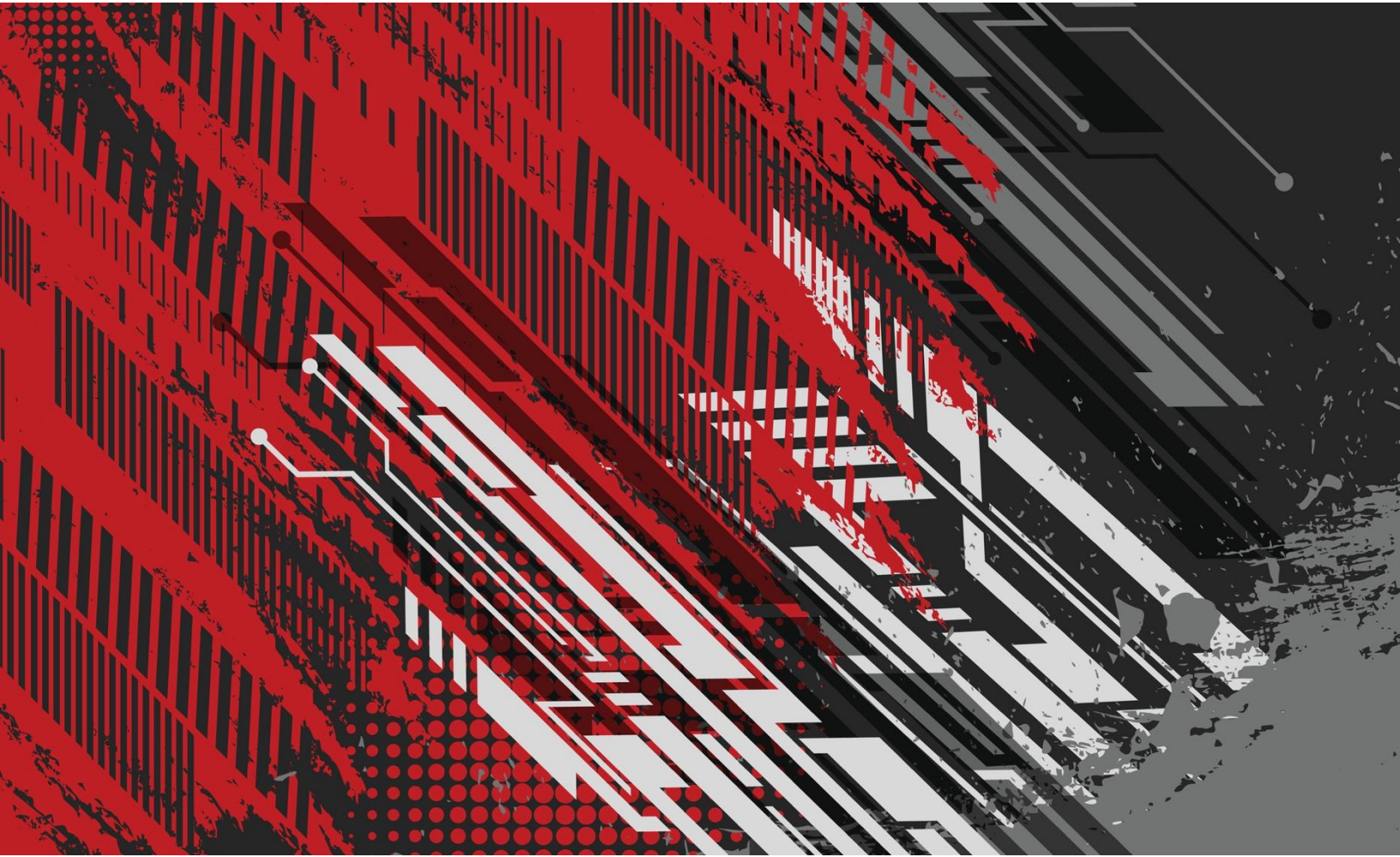


إعادة توصيف العملة في النظرية والممارسة

الدكتور أحمد إبريهي علي

19 اب 2026



Currency Redenomination in Theory and Practice

Dr. Ahmed Ibraihi Ali

Abstract

This paper aims to clarify the function of the basic unit of currency as a measure of value, exchange, and a store of wealth. These functions of money are independent of the size of the basic currency unit, regardless of how large or small it is defined. Currency redenomination is the process of changing the face value of a country's banknotes and coins without altering the actual purchasing power represented by the real exchange rate. Redenomination by removing trailing zeros is justified by transaction costs as a way to reduce numerical complexity in bookkeeping, simplify pricing and cash handling, decrease the accounting burden, and restore psychological confidence after high inflation. In Iraq, inflation has been lower than in many advanced and developing countries, and confidence in the national money is very high. Considering the high financial and logistical expenses, redenomination in Iraq remains controversial. Removing zeros from Iraq's currency may lack strong justification because redenomination is purely cosmetic. It simplifies accounting and shrinks transaction digits, but it does not contribute to fixing underlying economic problems or boosting real purchasing power. This paper explores the meaning and justification of removing zeros.

أعدت هذه الدراسة أواخر عام 2024 ولم تنتشر، ولأن الحديث عن "حذف الأصفار" عاد من جديد بات من الضروري بيان مضمون تلك العملية وكيف تفهم إقتصادياً ونقدياً، خاصة وأن النقود بقيت غامضة. وعندما اقترح تعديل اساس العملة، اول مرة، كانت العملية مشوهة في أذهان الكثير من المهتمين ومنهم كوادر مصرفية. فمثلاً قيل أنها تُخفّض كمية الورق وهو خطأ حسابي لأن الأصفار تحذف من المبالغ والفئات أي من البسط والمقام فكيف تنخفض كمية الورق. وقد ورد لأحد المتحمسين للعملية أنها تؤدي إلى خفض التضخم. وحتى لو افترضنا أن المستوى العام للإسعار يتحدد بالنقود والتضخم بزيادتها، فلماذا ينخفض ولم تتغير كمية النقود ولا سرعة دورانها إنما تغيرت وحدة الأساس. فبدلاً من المتر تقاس المسافة بالكيلو مترات وهي نفس المسافة، أو بدلاً من السم المكعب يقاس الحجم بالمتر المكعب، هو نفس الحجم. كانت السلعة بعشرة آلاف الدنانير صارت بعشرة دنانير ، لكن هذا الدينار يساوي الفاً من السابقات. والموظف الذي يتقاضى مليون دينار يستلم ألف دينار من وحدات العملة الجديدة. ويقال ان الدولار سيصبح 1.3 دينار، هذا لا يعني زيادة القوة الشرائية الدولية للعملة العراقية لأن هذا الرقم الجديد هو بذات القيمة للرقم القديم.

مع ذلك تستحق هذه المسألة دراسة من جوانبها المختلفة وكيف تبدو في التجربة الدولية، القصد من هذا أن تكون على حقيقتها في أذهان المهتمين والجمهور. عندما تعقدت مشكلة نقصان المورد النفطي أثّرت " السيولة" وهو تزوير للمفاهيم لا يخفى على مطلع ، والأُنكى من ذلك تلك الفوضى المؤسفة في مفهوم السيولة. سيولة الموازنة هي ودائعها في البنك المركزي والمصارف، بينما إنتشرت في وسائل الإعلام تصريحات تفيد ان السبب في نقص الأوراق النقدية ، وبعضهم تطوع للدعوة إلى عملة رقمية!!! وبعدها ظهرت من جديد قضية حذف الأصفار ... ومع هذه وتلك يقال أن معضلة المالية العامة نتيجة لطريقة إعداد الموازنة. اما الإستثمار العام وإتساع فجوة البنى التحتية فالمشكلة ليست في فشل إدارة الإستثمار العام، بل لأن المشاريع تدرج في الموازنة وليس في صناديق، وهو الرأي السائد هذه الأيام، ... وهكذا. مرة اخرى القصد من هذه الورقة عدم مكاثرة المشاكل فالمطلوب مواجهة الحقائق الإقتصادية الكبرى والتعامل معها بمنهج قويم. الإنشغال بالنقود يصرف الإنتباه عن الإقتصاد الحقيقي حيث العجز الإنتاجي وتضاؤل القدرة على إستيعاب قوة العمل ... لكن لا بد من إحاطة الناس بمعلومات عن الموضوعات المثارة.

المفهوم

عندما كانت العملة مقدارا من المعدن الثمين قيمتها ذاتية في مادة المسكوكة من الذهب أو الفضة. و صدرت الأوراق النقدية، اول مرة، ممثلة للمعدن أو نائبة عنه فلها قيمته طالما يمكن إستبدال الصورة بالأصل. فالأوراق ليست لها قيمة ذاتية، وعندما انفصلت عن أساسها المعدني صارت فاعليتها تابعة لثقة الحائزين لها بالجهة التي أصدرتها. وتقاس بما تشتريه من السلع والخدمات موضوع المبادلات التي تنجزها. وكلما إرتفعت قيمة السلة الممثلة لتلك السلع والخدمات يتطلب شراؤها وحدات نقدية أكثر أي ان الوحدة الأساسية، دينار او دولار ...، التي تقاس بها كمية النقود صارت تشتري كمية أقل وهو المعنى المقصود بإنخفاض قيمة النقود أي إنخفاض سعر الوحدة الأساسية لها بدلالة السلع. خلال موجات التضخم المفرط عندما يطول أمدها، أو التضخم الجامح ولو لمدة سنة واحدة أو حتى أقل تنزايد بنفس الوتيرة القيمة الاسمية للنقود المطلوبة لإنجاز نفس المقدار من المعاملات. ولا بد من تخفيض أرقام تلك القيم الاسمية لتسهيل المبادلات وتعزيز الثقة بنظام العملة، وهذا يتطلب، على وفق منطق الحساب، تكبير الوحدة الأساسية للنظام، وهو مضمون حذف الأصفار حرفيا وإصطلاحا. ولعرض الفكرة بالتمثيل ، او القياس، إذا قيل إستخدمت الجهة الفلانية 15000000 حبة من هذه المادة، أو 1000000 غرام ، او 1000 كيلو أو 1 طن، جميعها صحيحة لكن الأخيرة ايسر للفهم والتوثيق والحساب. بيد أن تكبير قيمة أساس العملة ليس بهذه البساطة مثل الانتقال من القياس بالمتر إلى الكيلو متر. فالعملية مكلفة ولا تخلو من مخاطر، ولذا تعتمد جدواها على مدى تدني قيمة العملة الذي وصلت إليه بتراكم التضخم ، من جهة ، وأعباء ومخاطر عملية الانتقال من جهة ثانية، وذلك كله في سياق بيئة إقتصادية وسياسية وإجتماعية لها دور لا يستهان به في النجاح أو الإخفاق.

منذ الحرب العالمية الثانية صار التضخم خاصية ثابتة للإقتصاد المعاصر وتنخفض القوة الشرائية للعملات ، جميعها بصفة مستمرة، ولا يوجد نظام عملة لأية دولة يؤدي على أحسن وجه جميع وظائفها. ومع ذلك نلاحظ الحفاظ على النظام القائم هو القاعدة، والتغيير للضرورة الملحة أو يحتاج إلى مبررات كافية.

أن الدعوة إلى تكبير القيمة الاسمية لأساس العملة في العراق متوقعة، لبساطة الفكرة وشيوعها، ولمحاكاة الدول التي سبقت إلى هذا الإجراء، والتي كان سعر صرف الدولار بعملاتها 1000 أو آلاف من وحدات تلك العملات. لكنها ليست جميع الدول التي بهذه الصفة من جهة سعر الصرف، فمنها لازالت تمتنع أو تتردد. كما أن إقتراح التعديل بحذف ثلاثة اصفار، القسمة على 1000 لم يأت لوجاهته ، مقارنة بالقسمة على أي رقم آخر، بل للسهولة.

نظام العملة في العراق يستحق إمعان النظر والبحث الكافي والإنتفاع من جميع المعلومات التي تراكمت من تجارب الدول والتفكير النظري. إذ لا توجد ازمة ضاغطة في ذات العملة، وعند إتخاذ قرار التغيير لا بد من التأكد، قطعاً، أن النظام الجديد افضل بمزايا كافية لتبرير التكاليف وإرتباك التبدل ومتطلبات التكيف. نحاول في الآتي عرض بيانات وإجراء حسابات من سياق التضخم الجامح في العالم الذي كان تغيير العملة من نتائجه ، ولهذا نتطرق إلى خلفية المشكلة في العراق، زمن الحصار وقبله، وملاحم من التجربة العالمية.

قيمة الوحدة الأساسية للعملة وإعادة التوصيف

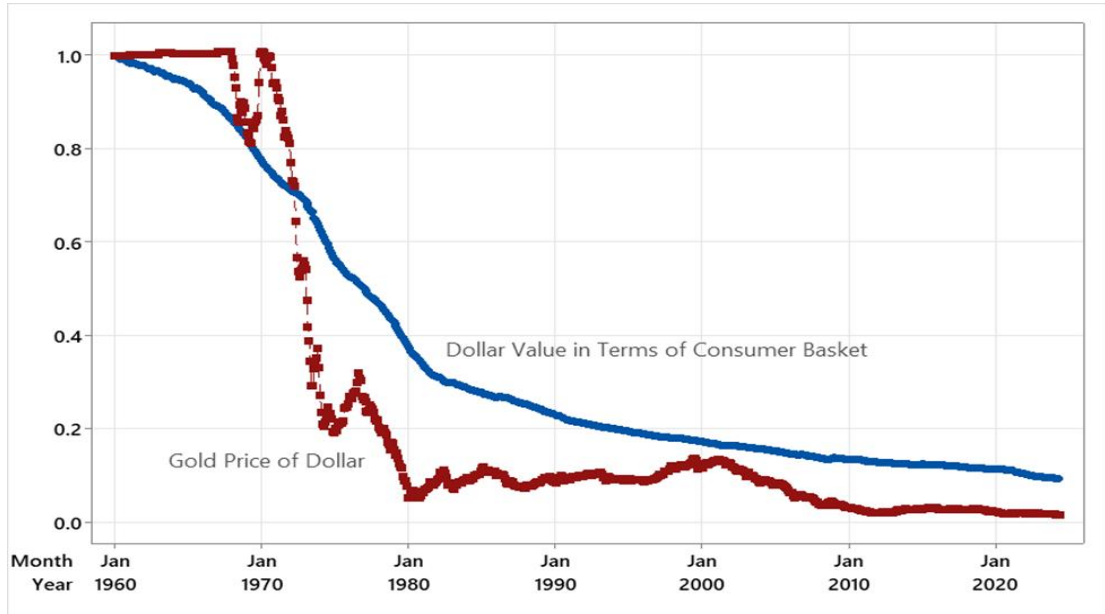
للمعلة أساس ، وحدة واحدة مثل الدينار والين والباوند الإسترليني، يعرف بدلالاتها سعر الصرف تجاه العملات الأخرى. الحساب هو الوظيفة الرئيسية لأساس العملة فيقال مليون دينار أو ألف ريال ... وهكذا. أما وظيفة المبادلات وحفظ القيمة فتعتمد على فئات العملة التي تناسب قيمتها مبالغ الصفقات في السوق. وقد يكون أساس العملة من تلك الفئات مثل واحد دولار، واحد يورو، واحد دينار كويتي ... وغيرها. وقد لا يكون أساس العملة فئة على صعيد المبادلات الفعلية ، لصغر قيمته، إنما مضاعفاته مثل 50 أو 500 أو 5000 دينار عراقي . هذا في المجرى الفعلي للمبادلات، إذ توجد رسمياً أجزاء للين، على سبيل المثال، لكنها لا تستخدم لأن الين الواحد وهو أساس العملة دون واحد بالمئة من الدولار. نريد من هذه الإشارات التنبيه إلى عدم الخلط بين أدنى فئات العملة المناسبة للسوق وأساس العملة. وذلك لأن أغلب المهتمين بنظام العملة العراقية، يستتكر ألا تكون للدينار الواحد وظيفة تبادلية ، " لا يشتري شيئاً " ، لأن مرجعيتهم في النظر ما كان عليه الدينار قبل الحصار. دون الإلتفات إلى الممارسة على المستوى الدولي والتنوع الواسع في القيمة الأسمية لأساس العملة: أكثر من ثلاثة دولارات في نظام العملة الكويتية، إلى دون 10% من الدولار في النرويج والسويد والمكسيك ...، وأقل من واحد بالمئة في الجزائر، ودون واحد بالآلاف في كوريا الجنوبية ، وإلى واحد من 15000 في أندونيسيا. التضخم ظاهرة مستديمة ، وعلى الأخص منذ الحرب العالمية الثانية، وبذلك ترتفع المستويات العامة للأسعار وأقيام الصفقات المتبادلة في السوق. ومن المحال لأية دولة إعادة تغيير Recalibrating أساس عملتها بصفة مستمرة كي يبقى فئة " تشتري شيئاً في السوق " بل تُعَيَّر الفئات أو تضيف فئات اكبر ... وهكذا.

تنخفض القوة الشرائية للوحدة الأساسية وفئات العملة كافة بمعدل التضخم السنوي، فإن إرتفع إلى المستوى المفرط أو الجامح سرعان ما تتدهور القوة الشرائية للنقود وقد يصل الأمر أن رغيف الخبز الذي يُشترى سابقاً بجزء من الوحدة الأساسية يرتفع سعره إلى مئات الآلاف أو الملايين. إستمرار التضخم كفيل، نهاية المطاف، بإستنزاف القوة الشرائية للعملة حتى تنعدم فتسقط .

والفرق بين معدل تضخم مرتفع وآخر منخفض في المدة التي تصل فيها العملة إلى ضالة القيمة إلى حد إنعدام فاعليتها في السوق. الخوف من فرط التضخم وإنهيار العملة في خلفية مشاعر التعلق بالذهب ، ولذلك تحتفظ جميع الدول به في خزائنها الرسمية.

ولو كانت كمية النقود ثابتة ولا يتغير معدل دورانها لإنجاز المعاملات يشهد العالم إنخفاض دائم في المستوى العام للأسعار نتيجة لنمو الناتج من السلع والخدمات. لكن النقود متكاثرة لجميع الدول بأسرع من مجموع المتداول. وبذا فإن القيمة الحقيقية لوحدة العملة الورقية ، اية عملة وجميع العملات ومنها الدولار الأمريكي، تنخفض مع الزمن نتيجة التضخم. والعراق لم يكن من الدول واطئة التضخم قبل الحصار، كما سيأتي، وحتى لو لم يشهد معمعة الحصار من المحال بقاء القوة الشرائية للدينار كما كانت منتصف السبعينات. خلال المدة بين 1978 و 2023 وجدنا العديد من الدول نجحت في الحفاظ على معدل واطئ للتضخم منها 5 دول دون 2 % سنويا، اليابان والبحرين والسعودية وسويسرا وسنغافورة؛ و 15 دولة دون 3 % سنويا و 30 دولة دون 4 % سنويا. والولايات المتحدة 3.2 % سنويا، ومع ذلك بفعل تراكم آثار التضخم إنخفضت القوة الشرائية الداخلية لعملتها إلى 25.4 % مما كانت عليه بداية المدة أنفا يبينها الشكل (1). نريد بذلك إلقاء الضوء على المضمون النسبي لسعر الصرف الثابت لعملات الدول تجاه الدولار، إذ لا يعني سوى ثبات معدل التبادل بين العملاتين.

الشكل (1) تناقص القوة الشرائية للدولار بفعل التضخم



مصدر البيانات: World Bank, Commodity prices , Monthly series ؛ Fred

قد يبقى سعر الصرف ثابتا بيد أن القوة الشرائية للدينار العراقي تتدهور في الداخل بمعدل التضخم، وفي الخارج بنفس معدل تناقص القوة الشرائية للدولار الأمريكي، كما أن ثبات سعر الدينار بالدولار يتضمن بالضبط أنه يتغير تجاه جميع العملات الأخرى والذهب والنفط بمثل معدل تغير الدولار.

نلاحظ من الشكل (1) كيف تناقصت القيمة الحقيقية للدولار بدلالة السلع والخدمات إلى ما دون 20 % مما كانت عليه في ستينات القرن الماضي. أما قيمة الدولار بالذهب فإلى جانب إنخفاضها دون مقياس القوة الشرائية العامة فهي عниفة التغير ما يفيد أن ربط العملات الورقية بالمعدن الثمين لا يعالج مشكلة مقياس القيمة بل تثبيته بمقدار من المعدن ويبقى مضمون الأخير من السلع والخدمات مضطربا، لكن الميزة الواضحة في تجنب التضخم الجامح وإنهيار نظام العملة.

وقد شهدت العديد من البلدان مثل هذه التجارب بين الحربين العالميتين وبعد الثانية، ومنها ألمانيا وتركيا ودول أمريكا اللاتينية وإيران حاليا. ولتسهيل الحساب والتوثيق والمحاسبة تظطر السلطات إلى تكبير قيمة الوحدة الأساسية أو ما يسمى إعادة توصيف فئات النقد Redenomination . وقد شاعت تسمية هذه العملية حذف الأصفار لأن معاملات التكبير الأكثر إستخداما كانت للأساس عشرة والأسس الصحيحة: 10، 100، 1000، 10000 ، ... وهكذا. ومن الضروري التنبيه إلى أن التكبير ممكن بأي معامل، ومن الخطأ الترويج بأن البنوك المركزية مرغمة على اختيار 100 أو 1000 أو 10000 أو 100000 مثلا دون الأرقام البينية. فقد يكشف التحليل القويم عن معامل تكبير أمثل بين العشرة والمئة وليس أيا منهما أو بين 1000 و 10000 ، وربما أي رقم يساعد على تصميم أفضل لنظام العملة. ومن الضروري التذكير أن حذف الأصفار أو إعادة التوصيف لا يمثل تغييرا في القيمة الحقيقية للعملة بل فقط تغيير القيمة الرقمية لها.

ونشير أيضا إلى إرتباط تكبير قيمة وحدة العملة بالتضخم الجامح الذي يسبق نمو النقود ولا يجاريه إصدار فئات أعلى. أما في العراق وقد إنتفت الحاجة إلى الإستمرار في الصعود إلى فئات أعلى، منذ إستقرار الأسعار بعد عام 2007، فلا توجد حاجة لعملية لتكبير الوحدة الأساسية للعملة كما سيتضح.

الجدول (1) قيمة الوحدة الأساسية للعملة الوطنية للدول بالدينار العراقي

Indonesia	S.Korea	Japan	Algeria	Russia	Mexico	South Africa	Norway
0.08642	0.9379	8.09	9.6504	15.161	70.83	71.682	122.02
UAE	Canada	USA	Euro	Switz.	UK	Bahrain	Kuwait
354	950.05	1300	1392	1448.2	1644.6	3457	4246.98

مصدر البيانات: محسوبة من بيانات الجدول (2).

ألمانيا اضطرت بعد الحرب العالمية الأولى ، جمهورية فايمر عام 1923 ، إلى رفع القيمة الإسمية لوحدة عملتها بمعامل ترليون ، ألف مليار ، ما يفيد أن جميع فئات العملة لم تعد تشتري شيئا. من هذه التجارب جاء مصطلح حذف الأصفار. ونؤكد أن معامل التكبير لا يتقيد بالأرقام العشرية، فقد غيرت اليونان عملتها عام 1944 بمعامل 50 مليار، وهنغاريا عام 1946 بمعامل 200 مليون، والصين رفعت قيمة عملتها القديمة عام 1948 بمعامل 3 مليون ثم في عام 1949 بمعامل 500 مليون. وكذلك تايوان عام 1949 بمعامل 40 ألف. ومن التجارب الحديثة نيكاراغوا عام 1991 استخدمت معامل 5 ملايين، وزائير عام 1993 استخدمت 3 مليون، ويوغوسلافيا عام 1994 غيرت عملتها بمعامل 13 مليون أي أن المبالغ والفئات تقسم على 13 مليون . وأذربيجان عام 2006 استخدمت معامل تكبير 5000 ، والبرازيل عام 1994 كبرت عملتها بمعامل 2750. ربما تهتم الدول بقراءة جديدة تريدها لسعر الصرف ولذلك تختار المعامل المناسب من هذه الجهة، وكم تساوي الفئات الإعتيادية عند مقارنتها بفئات دول أخرى، وإعتبارات الأجزاء المئوية أحيانا. للإيضاح، مثلا، في إحدى الدول سعر الصرف 2500 وحدة من العملة الوطنية للدولار يراد تغييرها ليكون ريالاً واحداً للدولار، المسألة بسيطة إقسم جميع الفئات والمبالغ على 2500. أو مثال آخر عملة سعر صرفها 180 وحدة وطنية للدولار يراد جعل سعر الصرف 2 وحدة وطنية للدولار ، إقسم على 90. ما هي الصعوبة في هذا.

إختارنا 16 دولة تمثل إلى حد كبير طيف التفاوت في الأقيام الأسمية لوحدة أساس العملة وأسعار صرف مختلفة معروضة في الجدول (2)، وقد ترجمت فئات العملة لتلك الدول بالدينار العراقي الحالي.

الجدول (2) أنظمة العملة لدول مختارة : أحدث البيانات لعام 2024

الكويت سعر الصرف 0.3061				الجزائر سعر الصرف 134.71			
المكافئ العراقي	المسكوكات	المكافئ العراقي	الفئات الورقية	المكافئ العراقي	المسكوكات	المكافئ العراقي	الفئات الورقية
4.24698	0.001	1061.74	0.25	9.650	1	482.52	50
21.2349	0.005	2123.49	0.5	19.301	2	965.04	100
42.4698	0.010	4246.98	1	96.504	10	1930.07	200
84.9396	0.020	21234.9	5	193.007	20	4825.18	500
212.349	0.050	42469.8	10	482.518	50	9650.36	1000
424.698	0.100	84939.6	20	965.036	100		
اليورو سعر الصرف 0.93393				البحرين سعر الصرف 0.3760			
13.92	0.01	6960	5	3.46	0.001	1729	0.5
27.84	0.02	13920	10	17.29	0.005	3457	1
69.60	0.05	27839	20	34.57	0.010	17287	5

139.20	0.10	69598	50	86.44	0.025	34574	10
278.392	0.20	139197	100	172.87	0.050	69149	20
695.98	0.50	278393	200	345.74	0.100	172872	50
1391.97	1.00			1728.72	0.500	345745	100
2783.93	2.00			3457.45	1.000		
0.79045 المملكة المتحدة سعر الصرف				الولايات المتحدة الأمريكية سعر الصرف 1			
16.45	0.01	8223	5	13	0.01	1300	1
32.89	0.02	16446	10	65	0.05	2600	2
82.23	0.05	32893	20	130	0.10	6500	5
164.46	0.10	82232	50	325	0.25	13000	10
328.93	0.20	164463	100	650	0.50	26000	20
1644.63	1.00			1300	1.00	65000	50
3289.27	2.00					130000	100
النرويج سعر الصرف 10.654				سويسرا سعر الصرف 0.89769			

122.02	1	6101	50	72.41	0.05	14482	10
610.10	5	12202	100	144.82	0.10	28963	20
1220.20	10	24404	200	289.63	0.20	72408	50
2440.40	20	61010	500	724.08	0.50	144816	100
		122020	1000	1448.16	1.00	289632	200
				2896.32	2.00	1448161	1000
				7240.81	5.00		
1386.1 كوريا الجنوبية سعر الصرف				160.67 اليابان سعر الصرف			
9.379	10	937.9	1000	8.09	1	8091.1	1000
46.894	50	4689.4	5000	40.46	5	16182.2	2000
93.788	100	9378.8	10000	80.91	10	40455.6	5000
468.942	500	46894.2	50000	404.56	50	80911.2	10000
				809.11	100		

				4045.56	500		
15043.4 اندونيسيا سعر الصرف				المكسيك سعر الصرف 18.354			
4.3208	50	86.42	1000	14.17	0.20	1416.6	20
8.6417	100	172.83	2000	35.41	0.50	3541.5	50
17.2833	200	432.08	5000	70.83	1	7082.9	100
43.2083	500	864.17	10000	141.66	2	14165.8	200
86.4166	1000	1728.33	20000	354.15	5	35414.6	500
		4320.83	50000	708.29	10		
		8641.66	100000	1416.58	20		
1.3683544 كندا سعر الصرف				جنوب أفريقيا سعر الصرف 18.13555			
9.50	0.01	4750.2	5	3.584	0.05	716.8	10
47.50	0.05	9500.5	10	7.168	0.10	1433.6	20
95.00	0.10	19000.9	20	14.336	0.20	3584.1	50
237.51	0.25	47502.3	50	35.841	0.50	7168.2	100

475.02	0.50	95004.6	100	71.682	1.00	14336.5	200
950.05	1.00			143.365	2.00		
1900.09	2.00			358.412	5.00		
الإمارات العربية سعر الصرف 3.67250				روسيا الاتحادية سعر الصرف 85.748			
88	0.25	1770	5	0.152	0.01	75.8	5
177	0.50	3540	10	0.758	0.05	151.6	10
354	1.00	7080	20	1.516	0.10	758.0	50
		17699	50	7.580	0.50	1516.1	100
		35398	100	15.161	1.00	7580.4	500
		70796	200	30.321	2.00	15160.7	1000
		176991	500	75.804	5.00	75803.5	5000
		353982	1000	151.607	10.00		

مصدر البيانات: مواقع مختلفة على شبكة النت.

على فرض إستعارة فئات العملة للدول في الجدول (2) يقسم المكافئ العراقي على معامل التكبير في الجدول (3) للنظر في الفئات بالدينار الجديد. المقصود بالجدول (3) أن حذف الأصفار من بين البدائل التي قد يجدها من يريد تغيير النظام افضل للإعتبارات التي يراها.

الوحدات الكبيرة مثل الأولى تجعل للأجزاء وظيفة تبادلية مهمة. بينما الوحدات الصغيرة أواخر الجدول تغني عن الأجزاء، ولكل منها مزايا في المبادلات والحساب. للجزء المئوي أو الألفي تسمية، فلس مثلاً، لتسهيل قراءة فئات الأجزاء، 20 أو 50 ، ...، فلس. وربما يصار إلى إقتصار استخدام التسمية للمبادلات في السوق، أما القيود والمحاسبة فتقتصر على الوحدة الأساسية. لو صُممت أجزاء الوحدة الأساسية 100 وتسمية الجزء الواحد فلس ، وسلعة ثمنها ثلاثة دنانير و20 فلسا تكتب 3.20 دينار والوصلات فقط بالدينار وليس بعمودين واحد للدنانير وآخر للفلس.

وأيضاً لا يوجد سبب لعدم إختيار أية تسمية للجزء، لم تستخدم من قبل. تسمية فلس جاءت من اليونان Follis وهي المسكوكة من المعادن الرخيصة؛ ومفلس وإفلاس إشتقت منها، ألمفلس خسر أمواله بالمعدن الثمين ولم يبق لديه سوى هذه المسكوكات من المعادن واطئة القيمة. أما الدرهم فهو من اليونان أيضاً دراخما Drachma وهي عملتهم الوطنية إلى ما قبل دخولهم نظام اليورو؛ والدينار كلمة لاتينية Denarius كانت تسمية لعملة رومانية فضية تعود إلى 211 قبل الميلاد، وصارت فيما بعد ذهبية تعادل 25 مسكوكة من الفضلة تسمى الواحدة منها Denarii . فهذه التسميات في أصلها مستعارة، ويمكن التفكير بغيرها، ولا بأس. فالأصالة أجمل من إستنساخ الماضي وأهيب من احاكاة روباتية للأجانب لا تضيف إلى الذات سوى نفي الوجود، لكن هذه القيم لا تولد بأوامر إدارية إنما هي أيضاً صناعة التاريخ.

الجدول (3) معاملات تكبير الوحدة الأساسية للعملة العراقية

تكبير الدينار العراقي مرة	دولار أمريكي للدينار المكبر	سعر الصرف للدولار بالدينار
5000	3.84615	0.26
4000	3.07692	0.32
3000	2.30769	0.43
2000	1.53846	0.65
2600	.000002	0.50
1300	1.00000	1.00
1000	0.76923	1.30

500	0.38462	2.60
260	0.20000	5.00
130	0.10000	10.00
100	0.07692	13.00
10	0.00769	130.00
1	0.00077	1300.00

إحدى بدائل الجدول (3) بقاء الدينار الحالي، وأيضا يمكن النظر في فئات العملة المتداولة الآن في ضوء فئات العملة للدول الأخرى المبينة في الجدول (2) خاصة دون 1000 دينار، ومنها 50 و 100J H، أو 100 و 200 و 300 بدل 250 دينار.

مسار مستوى الأسعار في العراق وقيمة الدينار

عادة لا تحدد القيمة الاسمية لأساس العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى بقرار بل نتاج مسار تاريخي، وكذلك عملة العراق. عند الاستقلال بإنهاء الإنتداب البريطاني عام 1932 صدر الدينار العراقي للتداول في الثاني من نيسان لنفس السنة، بديلا عن الربية الهندية التي كانت عملة العراق بعد الاحتلال البريطاني. وتأسس البنك المركزي العراقي في 16 تشرين الثاني من عام 1947، وتولى الصيرفة المركزية والنقود التي كانت تديرها لجنة العملة العراقية. بعد قيام الجمهورية تغير تصميم العملة، وبقيت فيما عدا ذلك بفئاتها وأجزاء الدينار على حالها الملكي. وكان الدينار مربوطا بالباوند الإسترليني وعضوا في رابطته منذ صدوره حتى حزيران عام 1959 عندما قرر العراق الإستقلال عن رابطة الإسترليني وتنويع الإحتياجات وتنشيت الدينار تجاه الدولار الأمريكي.

كان الدينار يساوي الباوند الإسترليني، وبقي سعر صرفه تجاه الدولار 2.8 دولار للدينار كما كان سعر صرف الباوند عند خروج العراق من رابطته. وإستمر سعر الصرف 2.8 دولار للدينار أو 0.357143 دينار للدولار. عام 1971 خفّضت الولايات المتحدة الأمريكية قيمة عملتها بنسبة 7.9 % ، وفي عام 1973 تخفيض آخر بنسبة 10% ، ورفع العراق سعر الدينار بمقدار التخفيض فاصبح 3.3778 دولار للدينار،

ولاحقا خفضت الحكومة الدينار تجاه الدولار بنسبة 5 % لينتهي إلى 3.2169 دولار للدينار أي 0.310858 دينار للدولار.

ثم إنحسرت موارد العملة الأجنبية زمن الحصار فأخذ سعر الصرف بالتصاعد السريع في السوق يتبعه تضخم مفرط إنعكاسا لتزايد أسعار المستوردات ومن هذه التغذية المتبادلة، التي إعترضتها توقعات مذكرة التفاهم لمبادلة النفط بالغذاء فنزلت بسعر الصرف والأسعار عنيفا وبعدها إستؤنف الصعود، إنتهى إلى ما صار إليه نهاية عام 2002.

وفي جميع دول العالم سعر الصرف صناعة تاريخية ، هو علاقة مبادلة بين الوحدة الأساسية للعملة الوطنية والوحدات الأساسية لعملات دول أخرى، وتتكيف أسعار الصرف الإسمية تبعا لتغير القوة الشرائية النسبية الدولية للوحدة الأساس. لكن تغير أسعار الصرف، هذا التعبير كي تبقى له دلالة واضحة يفترض بقاء نظام العملة، إسميا، فعندما يقال كان الدولار 0.4 باوند أصبح 0.8 باوند نفس الدولار ونفس الباوند إسميا، أو كان الدولار 300 ين وصار 160 ين على فرض ان العملة بنفس القيمة الإسمية للوحدات الأساسية. أما إذا غيّرت كوريا الجنوبية ، مثلا ، عملتها بتكبير الوحدة الأساسية 1000 مرة، وكان سعر الصرف بالعملة القديمة 1300 ون.

فلا معنى، سوى التضليل، عندما يقال كان الدولار 1300 ون كوري جنوبي تغير إلى 1.3 ون، فقط. لأنه ليس بين اللون هذا وسابقه سوى التسمية وهي جملة خاطئة. الصحيح أن سعر الصرف اليوم بقي كما هو في الأمس 1300 ون قديم أو 1.3 ون جديد.

أصبحت العملة الأجنبية وفيرة منذ عام 2003 وعندما إعتمدت سلطة الائتلاف المؤقتة سعر 1500 دينار للدولار سمي سعر الموازنة وهو أدنى مما كان عليه في السوق نهاية عام 2002 ، حوالي 2000 دينار للدولار، وقد امكن الحفاظ عليه والنزول دونه لأن العملة الأجنبية وفيرة كما تقدم. لا يستنتج بالضرورة من النظر في طيف أسعار الصرف والدول المعنية وإقتصادها أفضلية ذوات الأرقام الصغيرة للدول التي كانت مرتبطة بالإسترليني مثل العراق سابقا والكويت والأردن والبحرين وعمان. عند إستبعاد أسعار الصرف المتطرفة فوق 4106 وحدات عملة وطنية للدولار ظهر متوسط سعر الصرف 220.3 لدول عددها 192 والوسيط 7.5 وربع دول العالم أسعار صرفها 115.9 فأكثر، بيد أن الإنحراف المعياري كبير 581.4 يدل على التفاوت الواسع. في الجدول (4) أسعار صرف الدول المستبعدة.

الجدول (4) اسعار الصرف المتطرفة

إيران	فيتنام	لاو	إندونيسيا	اوزبكستان	باراغواي	كولومبيا	مدغشقر
42000	23529.3	15862.1	15043.4	11392.5	7135.81	4291.07	4262.85

مصدر البيانات: موقع البنك الدولي.

ثبات سعر الصرف أو تغيره تابع لمنسوب الأسعار بين العراق والعالم. وهذا المنسوب نسبي- زمني أي ما أصبحت عليه إلى ما كانت عليه في الماضي. وإجراءيا بقسمة الرقم القياسي للأسعار في العراق إلى نظيره للولايات المتحدة وجعل سنة الأساس واحد أو 100 %. الأسعار في العراق لازالت ادنى منها في الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك عندما يحسب ناتج السلع والخدمات في العراق بأسعار الولايات المتحدة يكون أعلى بفارق كبير عن تقديره بأسعار الصرف الإعتيادية: في الأولى وهي التي تسمى تعادل القوة الشرائية PPP أو طريقة جيرى – خميس، أو الدولار الدولي متوسط الناتج للفرد 13969 دولار وفي الثانية، وهي الاعتيادية الشائعة التي ينشر بموجبها الجهاز المركزي للإحصاء تقديراته، 5512 دولار وكلاهما لعام 2023. في حوارنا هذا لا نهتم بنسبة أسعار العراق إلى الولايات المتحدة هذه السنة أو تلك والتي إنعكست في تفاوت تقديرات متوسط الناتج للفرد آنفا، إنما تطور السعر النسبي مع الزمن، بغض النظر عن مدى علوه أو إنخفاضه في الوضع الإبتدائي أو اية سنة. لأن مسار الأسعار النسبية بهذا المضمون الثاني هو الذي يحكم سعر الصرف معياريا، وموضوعيا لا يمكن لسعر الصرف الإسمي الفعلي تجاوزه لمدة طويلة.

من الواضح ان معدل التضخم للسبعينات وثمانينات القرن الماضي في العراق أعلى من نظيره للولايات المتحدة. يبين الشكل (2) كيف إرتفع المستوى النسبي للأسعار بين عامي 1970 و 1989. وعلى فرض الإلتزام بمبدأ تعادل القوة الشرائية ينبغي ان يرتفع سعر صرف الدولار بالدينار إلى المقدار المبين في الشكل وهو تقريبا 0.630. لكن سعر الصرف في السوق عام 1989 تجاوز كثيرا مستوى تعادل القوة الشرائية نتيجة للتشدد في تقييد تحويل الدينار إلى العملة الأجنبية التي صارت شحيحة ، ولذلك تجاوز سبعة أمثال السعر الرسمي، وفوق ثلاثة أمثال مستوى تعادل القوة الشرائية. نورد هذه المعلومات لبيان التناقض بين سعر الصرف الثابت والتساهل مع التضخم، هذان لا يجتمعان لمدة تطول وسوف يضطر البلد على المعني إلى رفع سعر الصرف للعملة الأجنبية لسد الفجوة التي أحدثها تراكم التضخم بين سعر الصرف الرسمي الثابت والسعر بموجب تعادل القوة الشرائية.

وكلما تقلصت العملة الأجنبية المتاحة للسوق إرتفع سعر الصرف السوقى فوق مستوى تعادل القوة الشرائية، وصار الاقتصاد يعمل مع سعرين كلاهما مشوه بعيد عن المقادير الاقتصادية. هذه مسألة غاية في الأهمية لفهم نظام الإقتصاد العراقي بان سعر الصرف السوقى لا يعبر دائما وغالبا عن السعر الاقتصادي للعملة لأسباب منها انها محتكرة لجهة واحدة هي الدولة تتحكم في عرضها، هكذا كانت كما هي الآن وفي المستقبل المنظور. عند إنتعاش المورد النفطي نمو النقود مع زيادة الموجودات الأجنبية للبنك المركزي ؛ وعند إنحسار إيرادات النفط أيضا تنمو النقود لكن بدين البنك المركزي على الحكومة، وهما وجهان لهيمنة النفط في حضوره وغيابه. بيّن الحصار كيف يعمل الاقتصاد دون العملة الأجنبية من المصدر الوحيد.

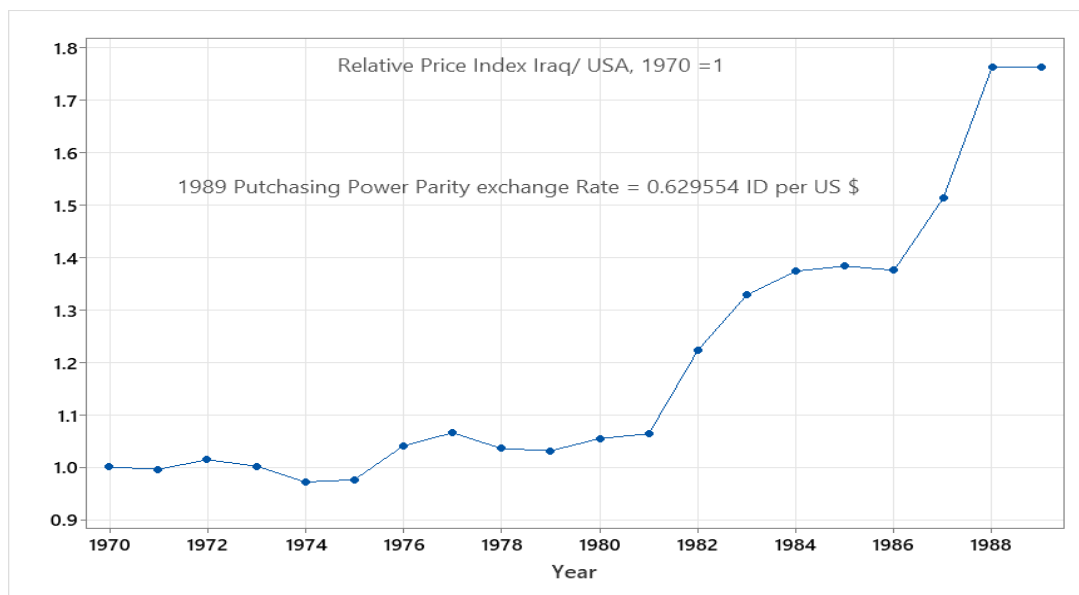
حساب سعر الصرف بموجب تعادل القوة الشرائية بسيط ، دائما بضرب منسوب الأسعار النسبية لسنة معينة في سعر الصرف للوضع الإبتدائي.

$$ER(t+j) = ER(t) \{ [CPI(Iraq, t+j) / CPI(Iraq, t)] / [CPI(Usa, t+j) / CPI(Usa, t)] \}$$

CPI الرقم القياسي للأسعار ، t سنة الإبتداء أيا كانت وفي مبحثنا هذا عام 1970 ، j سنة لاحقة عام 1989 في مبحثنا هذا. USA الولايات المتحدة الأمريكية، ER سعر الصرف الإسمي. والمهم ، في هذا السياق،

الفكرة دون الحساب بالضبط.

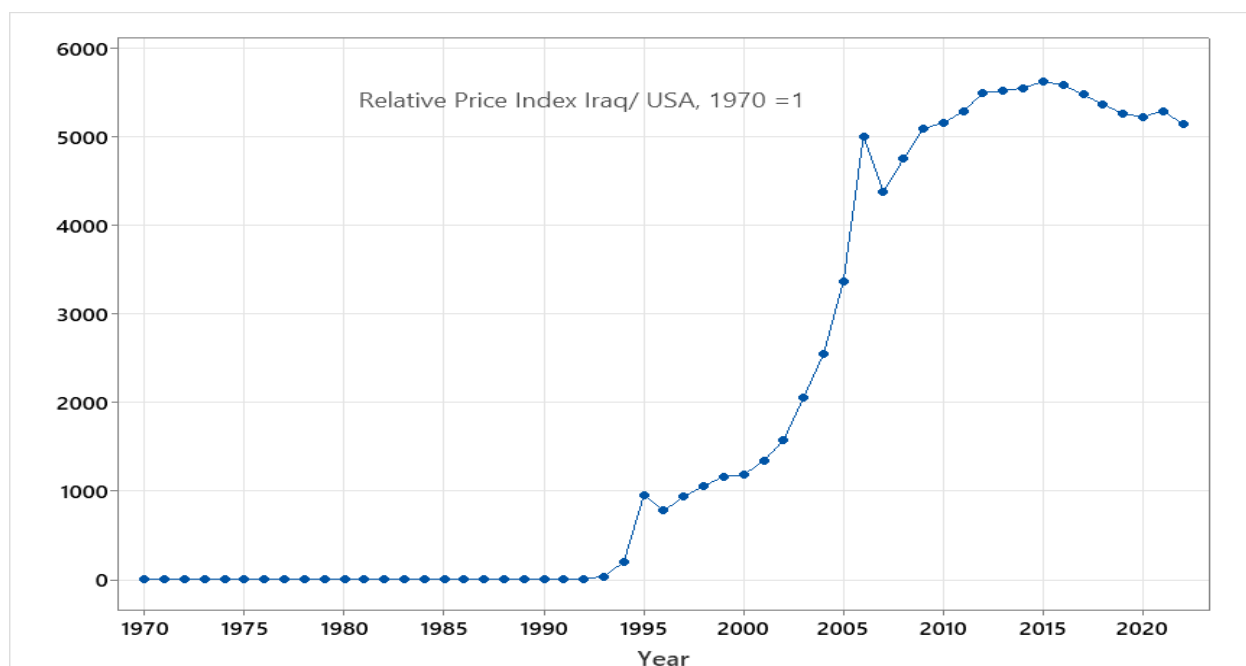
الشكل (2) المستوى النسبي للأسعار في العراق إلى نظيرتها في الولايات المتحدة قبل الحصار



مصدر البيانات: على، احمد إبريهي، إقتصاد العراق في دراسات (2013)، ص 280؛ موقع البنك الدولي.

أسعار الصرف هي التي ترجمت قيم الوحدات الأساسية لعملات الدول إلى الدينار العراقي. ولا فسحة للإفلات من آثار تراكم التضخم. لا معنى لمحاولة إعادة سعر الصرف إلى الماضي قبل سنوات أو عشرات السنين، بل فقط يجدر بالسلطات المختصة تجنب المغالاة أو البخس الشديد في تعيين سعر الصرف، ولا سبيل واقعي للتأكد من ذلك سوى بالرجوع إلى الأسعار. عندما يكون سعر الصرف الاسمي مطابقا لتعادل القوة الشرائية فهو دليل على ثبات سعر الصرف الحقيقي. بيد أن التطابق والثبات التام والمستدام متعذر للدول المتقدمة والنامية على السواء. سعر الصرف المعين بتعادل القوة الشرائية، في المعادلة آنفا، مقياس مرجعي نلاحظه دائما كي لا نبتعد عنه كثيرا دونه أو فوقه. معضلة سعر الصرف في العراق ليست في شح العملة الأجنبية، بل تأتي من كون سعر الدولار بالدينار يعين إيرادات الموازنة وبالتالي القدرة على الإنفاق ومنه الطلب الكلي وما يترتب عليه وهي خارج مهمة هذه الورقة. نذهب إلى متابعة الأسعار النسبية زمن الحصار وما بعده، في الشكل (3). الأسعار النسبية إرتفعت كثيرا بعد الحصار. وهذا التغير العنيف لا يناسب نظام سعر الصرف الثابت.

الشكل (3) الأسعار النسبية بين العراق والولايات المتحدة للمدة 1970-2023



مصدر البيانات: على، احمد إبريهي، إقتصاد العراق في دراسات (2013)، ص 280؛ FRED. السعر النسبي عندما يضرب بسعر الصرف لسنة الإبتداء يعين سعر الصرف الذي ينبغي بموجب تعادل القوة الشرائية، ونستطيع من الأسعار النسبية في الشكل (3) حساب هذا السعر المرجعي لكل السنوات السابقة،

وحدات من العملة الوطنية لوحدة من العملة الأجنبية وهي الدولار في هذا السياق. فإن كان سعر الصرف الفعلي أوطأ من المرجعي فالدينار مغالى فيه وهو المقصود بارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي، والعكس صحيح إن كان الفعلي أعلى من المرجعي سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي منخفض. هذا على المستوى الثنائي لسعر العملة الأجنبية بوحدة من العملة الوطنية. وهناك مقاييس أخرى تأخذ في الاعتبار جميع الشركاء التجاريين، وتنطلق في الحساب من وحدات من العملة الأجنبية لوحدة واحدة من العملة الوطنية ، ولأنها مع العالم الخارجي كله يكون السعر المحسوب للعملة الوطنية رقم قياسي موزون بالأثقال النسبية للشركاء التجاريين. إعداد هذه المؤشرات مبين في محله، وهي لا تنشر في العراق إلى الآن رغم أهميتها ربما لنقص بيانات التجارة الخارجية على المستوى التفصيلي.

أيام الحصار تولى ارتفاع سعر الصرف توليد التضخم ومنه إلى المستوى العام للأسعار والإنفاق الحكومي الذي كان يمول بالكامل، تقريبا، من الإصدار النقدي مقابل دين على الموازنة. طالما لا توجد إيرادات للموازنة، سوى القليل، باستقلال عن المورد النفطي، فعند إنقطاعه أو إنحساره يصبح الإصدار النقدي دون مقابل حقيقي مصدرا للتمويل ، كما تقدم بكلمات أخرى. وهنا مكن الخطورة لأن التضخم المفرط أو ربما الجامح لا يمكن تفاديه عند إنقطاع أو إنحسار المورد النفطي لسنتين أو ثلاث سنوات، وهو أهم ما يفهم من تجربة الحصار.

ملاح من تجارب التضخم الجامح وحذف الأصفار

التضخم الجامح يصف أوضاع التحرك السريع للمستوى العام للأسعار بحيث أن السلعة التي سعرها ريال واحد بداية العام يتغير سعرها إلى أكثر من 100 ريال نهاية العام، أو حسب تعريف Cagan المتداول كثيرا عندما يتجاوز التضخم 50 % في الشهر. وعندي أن التضخم إذا إقترب من 100 % سنويا فلا يختلف أثره عن التضخم الجامح سوى في مدة الوصول إلى عجز العملة عن أداء وظيفة التبادل ولذلك إعتدناها في مسح التجربة الدولية للموجات التضخمية منذ عام 1960. اما وظيفة حفظ القيمة فلا تؤديها العملة بالحد الأدنى من الكفاءة إلا مع معدل تضخم منخفض يتفاوت تقديره بين حائزي العملة.

التجربة الألمانية 1914 – 1923 موثقة جيدا لتشرح التضخم الجامح، في آب 1914 الدولار يساوي 4.2 مارك، في تشرين الثاني 1923 سعر الصرف 4.2 ترليون مارك للدولار. مع موجة التضخم العارم تأخذ التوقعات باستمرار وتزايد التضخم دورها في التصعيد.

حتى مطلع عام 1923 يعتقد الألمان أن التضخم مؤقت وينتهي عن قريب، وبدأت القناعات تتغير في صيف عام 1923، واندفع الناس لإقتناء أي شيء بديلا عن النقود، وهكذا بالتوقعات صار التضخم يتوالد ذاتيا: يتوقعون إستمرار التضخم، فيقبلون على مزيد من شراء السلع فترتفع الأسعار ، تتعزز توقعاتهم السابقة ... حتى إنهيار العملة. ويفهم من تلك التجربة ان التضخم الجامح هو الوجه الآخر للنبيذ الشامل للنقود، بينما قوة الميل للإحتفاظ بها ضمانا لإستقرار الأسعار. في خريف عام 1923 تدفع المصانع أجور العمال مقدما كل صباح، والعامل يصحب زوجته معه ليسلمها الأجر فورا، وهو بملايين الماركات، لتذهب إلى السوق تشتري بها أي شيء لأن النقود تفقد نصف قيمتها في يوم واحد.

وللمزيد من الإيضاح حول إرتباط تكبير قيمة العملة بالتضخم الجامح نلاحظ كيف أن الأرجنتين بين عامي 1983 و 1992 رفعت قيمة وحدة عملتها ثلاث مرات بمعامل 10000 ، 1000 ، ثم 10000 على التوالي. وإستخدمت بولندا معامل 10000 عام 1995. موزمبيق عام 2006 إكتفت بألف أي حذف ثلاثة أصفار. بيد أن النظر في الظروف التي إضطرتها لذلك غاية في الأهمية إذ وصل سعر الصرف إلى 24500 من وحدات العملة الوطنية للدولار الواحد، فأصبح بعد التعديل 24.5 بالوحدات الجديدة. وبقي معدل التضخم مرتفعا لكنه ليس جامحا ولا مفرطا، ولو بقيت العملة كما كانت قبل عام 2006 لوصل سعر الصرف الإسمي عام 2016 إلى 63000 من وحدات العملة الوطنية للدولار الواحد. وهذا ما قصدناه أن الأسعار إستقرت في العراق و مبلغ 1300 وحدة وطنية للدولار ليس كبيرا إلى الحد الذي يقتضي تكبير قيمة الدينار. تجارب التضخم الجامح متكررة ولنفس الدولة في كثير من الأحيان وخاصة في أمريكا اللاتينية. الإضطراب الذي يكتنف التضخم الجامح قد يستغرق مدة من الزمن تزيد على عقدين، وقد يمكن تنسيق وتنميط بيانات الدول التي عاشت التضخم المفرط أو الجامح لتقترب من مفهوم الدورة. وقد وجدنا من بيانات 19 دولة أوردتها دراسة منشورة عن صندوق النقد الدولي أن متوسط امد الدورة حوالي 15 سنة. تقترح تلك الدراسة تقسيم الإضطراب إلى أربعة مراحل في الأولى يكون معدل التضخم حوالي 50 % او اكثر سنويا؛ اما طور الثاني فيوصف بمعدل تضخم 500 % سنويا او اكثر، في العراق يتمثل هذا الطور بسنة واحدة 1994 وإن لم يصل التضخم إلى 500 % ، لاحظ الملحق؛ ثم يتراجع مسار التضخم في الطور الثالث عكس مسار الطور الأول؛ وأخيرا عندما ينخفض التضخم عن 50%. يلاحظ ان التضخم في العراق حتى زمن الحصار لم يصل إلى هذا الجموح، نتيجة التقثير في الإنفاق الحكومي ومستوى الرواتب المتطرف في الإنخفاض. إدارة العملة في العراق، أيام الحصار، كانت بسيطة إذ نشأت وتعودت في بيئة التضخم المنخفض والقيمة الكبيرة لوحدة أساس العملة.

الإضطراب النقدي العنيف في زمبابوي تناولته العديد من الدراسات حيث أسقط التضخم الجامح القوة الشرائية للعملة الوطنية تماما. فاضطرت إلى تكبير القيمة الإسمية للوحدة الأساس لعملتها ثلاث مرات بين سنتي 2006 و 2009 بمعاملات 1000 ، 10 مليار ، ثم ترليون على التوالي أي حذف ثلاثة أصفار ، وبعدها عشرة اصفار ، ثم 12 صفر. أحيانا يتغير إسم الوحدة الأساسية بعد التكبير أو تضاف كلمة جديد أو جديدة ، تركيا مثلا حذفت ستة اصفار ، أي معامل التكبير مليون، عام 2005 وأضافت كلمة الجديدة إلى الليرة ثم حذفت الإضافة عام 2009 ، ربما لم يعد هذا التمييز ضروريا بعد زوال العملة القديمة تماما.

الإرتباط بين التضخم وسعر الصرف امر واقع لأن السلطات لا يمكنها تعديل عملتها بصفة مستمرة لألغاء أثر التضخم في نظام العملة، ولذلك يرتفع سعر صرف العملة الأجنبية. العملة الإيطالية حتى عام 1999 جسدت تلك العلاقة الواقعية بين حركة سعر الصرف الإسمي والتضخم. إذ عندما إنضمت إلى نظام اليورو عام 1999 كان سعر صرف الدولار 1936.27 ليرة إيطالية، وإنسجمت بعد ذلك مع اليورو .

تتفاوت كثيرا تجارب الدول في التضخم المفرط والجامح وهي بطبيعتها إستثنائية تقاوم التنميط، ودائما كانت تلك الوقائع خلف الأزمات التي إرتبط بمجرياتها تآكل القوة الشرائية للعملة حتى سقوطها، ثم إستبدالها عبر إجراءات تكبير قيمة الوحدة الأساسية أو ما سمي حذف الأصفار. من بيانات موقع البنك الدولي وللسنوات 1960 – 2023 قمنا بتبويب السنوات والدول حسب معيار بسيط بأن التضخم بالغ الإرتفاع ثم فائق أو جامح Hyperinflation بدءا من معدل تضخم سنوي 100%، أنظر الملحق. من تبويب البيانات الدولية للتضخم وما توصلت إليه دراسات أخرى نتعرف على الجانب الكمي أولا، وبعدها السياق المالي والنقدي لذلك الإضطراب. العراق من بين هذه الدول، بيد ان التضخم بالغ الإرتفاع الذي شهده خلال الحصار كان لمدة محدودة وليس لجميع السنوات. وأعلى ما بلغه 448.5 % عام 1994 في الشكل البياني المعروض في الملحق. وبعد إنخفاضه إلى معدل سالب عام 1996 عاود الإرتفاع ولم يصل إلى الوتيرة المفرطة. ولولا موجة التضخم التالية بين نهاية الحصار و2006 يمكن وصف سعر صرف الدولار الذي أقر في النصف الثاني من عام 2003 بأنه فوق مستوى تعادل القوة الشرائية بفارق مناسب. معدل التضخم لم يتجاوز 50 % سنويا للمدة 1997 – 2023 إلا لسنة واحدة هي 2006 ، والتي إجمعت فيها نتائج تعديل أسعار المنتجات النفطية إلى جانب الطفرة في الإنفاق الحكومي والأجور قبل تكيف الاقتصاد لإستيعابها.

من الجداول في الملحق للدول والسنوات التي توفرت عنها بيانات وجدنا 135 مشاهدة ، دولة – سنة، تجاوز معدل التضخم السنوي 100%. في 50 مشاهدة منها تجاوز معدل التضخم 400 % ، واحدة من تلك المشاهدات العراق عام 1994.

أما التي زادت على 1000 % فعددها 29 حالة ، والتي زادت على 4000% سنويا عددها ستة. لكن هذه البيانات لا تسلم من نقص التغطية، ولذا نستفيد من الدراسة التي أعدها Hanke و Krus التي ركزت على التضخم الجامح بتعريف Cagan وهو ما زاد عن 50% في الشهر، وغطت مدة أطول. وبينت 58 حالة تضخم جامح حيث بلغ التضخم الشهري بين 50.8 % في تايوان عام 1947 ما يفيد مضاعفة التضخم كل 51 يوم إلى حالة هنغاريا عام 1945 حيث التضخم الشهري (10 للأس 16) * 4.19 وبذلك يبلغ المعدل اليومي للتضخم 207 % ويتضاعف المستوى العام للأسعار ، أي يصبح 200 % كل 15 ساعة. وتجربة زمبابوي عام 2007 ويوغوسلافيا والصرب عام 1992 ضمن هذا البرج. إذ يتضاعف المستوى العام للأسعار كل 24.7 ساعة في زمبابوي و 1.4 يوم في يوغوسلافيا والصرب. وفي تجربة ألمانيا عام 1922 تتضاعف الأسعار كل 4.27 يوم ، وفي اليونان عام 1941 كل 5.34 يوم. أضاعت هذه المؤشرات التضخم الجامح عند حده الأقصى وما دون ذلك بينته الورقة في جداول الملحق وأماكن أخرى.

نشير إلى السياق الذي إنبثق عنه التضخم الجامح، ولا نجد غرابة في انطلاق العملية وتضاعفها من العجز الحكومي الممول بالتوسع النقدي، حيث لا تستطيع البنوك المركزية مقاومة الضغط السياسي لتقييد الدين الحكومي أو حتى الإقراض المباشر. ولذلك كان مطلب إستقلال البنوك المركزية مكونا رئيسا في إصلاح العملة. وتبقى المشكلة قائمة حتى مع الأقرار التشريعي بالإستقلال لأن الحاجة إلى الإنفاق الحكومي ملحة او قوة الضغط السياسي. العجز الممول بالطريقة أنفا محور الآلية التي ولدت التضخم الجامح في بوليفيا خلال السنوات 1982 – 1985 ويذكر أن تراكم النقد الوطني الزائد يشحذ الميل للتخلي عنه بطلب المزيد من العملة الأجنبية ما يغذي تدهور سعر الصرف مع عامل التضخم ذاته. بحيث أصبح الدولار 5 ملايين من العملة الوطنية بعد ان كان 2000 قبل سنة. اما التضخم فقد إرتفع من 1282% عام 1984 إلى 11750 % عام 1985. حذف الأصفار لمثل تلك الحالات، أما العراق فقد شهد إستقرارا في مستوى الأسعار وقيمة العملة تبعا لذلك، إذ لم يتجاوز معدل التضخم فيه نظيره للدول المتقدمة في الإتجاه العام منذ عام 2010 . وسعر الصرف يتحرك بحدود ضيقة ضمن النطاق الذي كان عليه قبل عشرين سنة. إنخفاض إيرادات النفط في الثمانينات ومن ثم الحصار وعدم الاستقرار السياسي من ابرز عوامل إضطراب المالية العامة والعجز الكبير الذي وُلد المشكلة.

في بولندا عام 1989 جاء الإضطراب من الدين الخارجي الخانق وتعليق مستحققاته، وعجز كبير في الموازنة العامة، وتضخم حلزوني، وحاولت الحكومة التدخل في الأسعار، مع قيود على الشراء الرسمي للعملة الأجنبية ما أدى إلى تكوين سوق سوداء للعملة الأجنبية.

في الأرجنتين تحول التضخم الجامح لسنتي 1989 – 1990 إلى أزمة شاملة. الأداء الاقتصادي الضعيف في الثمانينات والإمكانية الضريبية الضعيفة إنعكست في عجز الموازنة العامة وتمويله من الجهاز المصرفي. تطورت الأزمة إلى زعزعة السوق المالية وإنتقال راس المال إلى الخارج وإرتباك المصارف وتدهور حاد في قيمة العملة. عند إعادة توصيف الوحدة النقدية الأساسية، كما تبين آنفا، أرادت الأرجنتين جعل وحدة العملة الوطنية مساوية للدولار، واقامت نظام لجنة العملة لتقييد عرض النقد. الأرجنتين معتادة على تكرار الأزمات والأخفاق في الدين الخارجي وإضطراب مالي ونقدي علما أنها أنجزت لاحقا ناجحا بدول الصدارة الصناعية حتى نهاية القرن التاسع عشر.

عُرفت تركيا بالتضخم المزمن من بداية السبعينات حتى نهاية القرن العشرين بمعدل سنوي 38 % ، وأنخفضت قيمة الليرة التركية من حوالي 9 ليرات للدولار الأمريكي أواخر الستينات إلى 1650000 ليرة للدولار عام 2001. بداية عام 2005 إستبدلت الليرة القديمة بالجديدة بعد حذف ستة أصفار أي ان معامل التكبير مليون. وصل معدل التضخم في عام 2004، الذي سبق حذف ستة أصفار، إلى اوطأ معدل منذ عام 1972 ما ساعد كثيرا في التمكين من السيطرة على التضخم بعد إعتماذ الليرة الجديدة.

وثمة تماثل بين تركيا وروسيا التي حذفت أيضا ثلاثة اصفار بداية عام 1998 بعد إنخفاض معدل التضخم إلى 15 % عام 1997 الذب وصل إلى 875 % عام 1993 و 200 % عام 1995. في روسيا وتركيا كان قرار رفع قيمة أساس العملة من أجل تسهيل التوثيق والمحاسبة وتسهيل المبادلات وتعزيز ثقة الجمهور بالنظام النقدي. لكن دولا أخرى لم ينخفض التضخم عندها بعد حذف الأصفار فاضطرت إلى حذف آخر بعد مدة قصيرة كما في تجربة الأرجنتين وزمبابوي. وبعض الدول صغيرة الحجم الاقتصادي والتي لم تتمكن من التوصل إلى نظام عملة مستقرة إستخدمت عملة دولة أخرى بموافقة الأخيرة. او لجأت إلى نظام لجنة العملة حيث تكون العملة الوطنية نائبة في المبادلات عن عملة أجنبية بقيمتها لدى البنك المركزي، ويقيد الإصدار بالاحتياجات الدولية واحد لواحد.

في أيلول 2018 بلغ معدل التضخم السنوي في فنزويلا 488865 % ، وقد تراجع النشاط الاقتصادي قبل التضخم الجامح، واصبح حادا وشاملا مع التصاعد الأسّي في الأسعار. وساء الوضع الإجتماعي وإتسع الفقر، وإقترن هذا التصاعد العنيف في الأسعار بتقلص حاد وشامل في النشاط الاقتصادي والهجرة وصلت أعلى المعدلات المعروفة في العالم.

في نفس العام هذا حذفت فنزويلا خمسة اصفار وأصدرت العملة الجديدة البوليفار السيادي، وسرعان ما تدهورت قيمتها لإستمرار التضخم الجامح . وقد عَقِبَ البعض على هذا الوضع بالتساؤل عن جدوى التحول إلى العملة الجديدة. والتساؤل ليس في محله لأن تغيير شكل العملة أوإختصار رقمها لا يؤثر في الأسعار. كما لا أعتقد أن إعادة توصيف عملة سيراليون أضاف سوءا للوضع الإقتصادي مثلما من غير الصحيح القول أن حذف الأصفار ينفع الاقتصاد سوى ربما في تسهيل الحساب، أو إلتماس آثار إيجابية من التفاؤل بعهد جديد يرمز له تغيير العملة .

تكاليف التغيير لا تقتصر على نفقات طبع العملة الجديدة وتجميع وإتلاف العملة القديمة، بل تحويل أرقام القيم القديمة للأجور والأسعار والعقود وأسعار الأسهم والسندات وحتى بعض البرامجيات فضلا عن البيانات القديمة في القوائم المالية لسنوات سابقة والبيانات الإحصائية والخطط وأين ما ترد القيم النقدية. ومثلما يُسهّل التكبير قراءة قيم الفترة الجارية، مباشرة بعد او إنشاء موجة التضخم الجامح، يربك قراءة القيم القديمة لأن أرقامها صغيرة وعندما تقسم على مليون مثلا أو مليار تظهر في المرتبة العشرية الرابعة او الخامسة او تختفي.

الدول التي غيرت عملتها في وقت التضخم المنخفض أي بعد تجاوز الاقتصاد موجة التضخم المرتفع وفي المراحل الأخيرة من طور النزول يبقى التضخم عندها منخفضا أو يستمر في الانخفاض والعكس صحيح ، على الأرجح في الحالتين. وذلك إستنادا إلى دراسات قيّمت تجربة حذف الأصفار. ما يعني ان الأمر لا يرجع إلى العملية ذاتها عند نزول أو صعود التضخم بعد إعتقاد العملة الجديدة إنما لعوامل أخرى. أما القول بأن تصغير أرقام الفئات، مثلا 100 ليرة بدلا من 10000 سابقا أو نحو ذلك، فلا ينظر إليه الجمهور بالضرورة وكأنه تعهد من الحكومة بالسيطرة على التضخم او تحسين الأداء الاقتصادي، أذ يبدو ان الأكثرية لا تكثرث، والباقي بين متشائم ومتفائل. لكن تلك الإستنتاجات جاءت من دول عاشت إضطرابات إقتصادية عنيفة إضافة على التضخم الجامح. اما لو أن دولة مثل كوريا الجنوبية قررت تكبير الوحدة الأساسية لعملتها بحذف ثلاثة أصفار، هذه العملية لا يقصد منها سوى معالجة العملة لا غير. لأن الاقتصاد الكوري الجنوبي لا ينتظر إصلاحات واسعة ومؤجلة مثل كثير من الدول النامية يأتي حذف الأصفار في سياقها ولذلك يصعب تقييم نتائجه.

ومع ما تقدم نعود إلى مفهوم تغيير القيمة الرقمية للعملة ، بالقسمة على 1000 أو أي معامل آخر، الذي تحت سيطرة البنك المركزي تغيير فئات العملة 50000 ريال تصبح 1000 ريال جديد. اما أسعار السلع والخدمات والأجور والأصول المالية والعقارية فينتظر من الفاعلين في الأسواق والمبادلات المبادرة إلى تغييرها بنفس التناسب الذي تغيرت به فئات العملة. وقد أثرت مسألة الوهم النقدي وإحتمال التحيز غير المقصود نحو رفع الأسعار لأن الفئات تبدو صغيرة. فالسلعة التي كان سعرها 100000 ليرة قد يرى المستهلك أن 100 ليرة جديدة مبلغ قليل بعد حذف ثلاثة أصفار ويتهيا تلقائيا لدفع 120 مثلاً، ثم يرفع المنتج أسعاره بنسبة مقاربة ... وهكذا فيرتفع المستوى العام للأسعار عما كان عليه قبل التغيير بفارق يتجاوز معدل التضخم السنوي الإعتيادي. لكن هذا التصور قد أهمل قيد الموازنة في سلوك المستهلك فإذا تحركت الأسعار بالوهم النقدي سرعان ما تنخفض، أي ان دخل المستهلك بالأرقام الجديدة للعملة يُوقضه من الوهم. اما إذا إستمر توقع إرتفاع التضخم بعد حذف الأصفار فيستمر ميل الناس للتخلي عن النقود إلى غيرها وتضخم مرتفع نحو جولة أخرى لحذف الأصفار الجديدة.

تصحيح الإنطباعات لتحسين الآثار

عندما أُعلنَ عن التوجه لحذف ثلاثة أصفار من العملة العراقية تداول الناس تصورا خاطئا بأن حذف الأصفار من نتائجه إنخفاض كمية الأوراق النقدية. هذا الوهم نتيجة الالتباس بين رقم العملة وأعداد الأوراق النقدية. ولا ضير من مراجعة البديهيّات التي سبقت الإشارة إليها في حينه. ولتسهيل العرض تفترض بقاء الفئات كما هي لنعرف أثر حذف الأصفار على كمية الورق. المبلغ مليون دينار، وفئات العملة 1000 ؛ 5000 ؛ 10000 ؛ 25000 ؛ 50000 تصبح بعد حذف الأصفار 1 ؛ 5 ؛ 10 ؛ 25 ؛ 50. ننظر في أعداد الأوراق قبل وبعد حذف الأصفار. قبل الحذف تكون أعداد الأوراق حسب الفئات على التوالي: 1000 ؛ 200 ؛ 100 ؛ 40 ؛ 20. وبعد الحذف صار مبلغ المليون ألف دينار ولذلك تبقى أعداد الأوراق المطلوبة كما هي على التوالي: 1000 ؛ 200 ؛ 100 ؛ 40 ؛ 20. ومن اللازم بيان هذه المسألة للجمهور بأن حذف الأصفار لا علاقة له بكمية ورق العملة وإستيعاب أو عدم إستيعاب الخزائن ، إذ يتعلق الأمر بالفئات وليس بالقيمة الإسمية للوحدة الأساسية للعملة، ذلك من أخطاء الإنطباع الأول.

وثمة وهم آخر، غريب من نوعه، من أخطاء القراءة السريعة، فقد أشيع في حينه أن حذف الأصفار يقلل معدل التضخم. في تجارب الدول جاء حذف الأصفار ، او تكبير قيمة الوحدة الأساسية وهو الأصح، ضمن برنامج هدفه السيطرة على التضخم للحفاظ على القوة الشرائية للنقود.

وقد درجت الدول وكثير من المؤسسات على تسمية البرنامج في نطاقه العريض إصلاح العملة Currency Reform. ولا يأتي خفض التضخم، ضمن هذا البرنامج من حذف الأصفار بالذات، بل من الضبط المالي إلى حد الالتزام بالتوازن أو خفض العجز إلى المستوى الإضطراري ويمول بقروض من القطاع الخاص أو الخارج وليس من البنك المركزي. وأيضا توظيف أدوات أخرى، مالية ونقدية وتنظيمية، للسيطرة على الأسعار. المهم ليس حذف الأصفار بذاته يكبح التضخم لأن الأسعار لا تتغير بتغيير الوحدات التي تقاس بها النقود الإسمية. هذه السلعة سعرها 10 آلاف دينار، لا يتغير السعر بل يُقرأ بوحدات جديدة فيقال سعرها عشرة دنانير، لكن هذه العشرة الجديدة تعادل العشرة آلاف القديمة. فالقيم لم تتغير إنما وحدات قياسها مثلما تقول هذا الخزان سعة 125000000 سم مكعب أو تقسم على مليون ليكون 125 متر مكعب، أو هذا المقدار من الحبوب مليون غرام أو 1000 كيلو أو طن، هذا هو مضمون القسمة على معامل تكبير الوحدات.

بقيت مسألة سعر الصرف، وحدات من العملة الوطنية لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، وحذف الأصفار يجعل سعر الصرف أصغر، لنضرب مثالا من كوريا الجنوبية حيث سعر الصرف 1386 ون للدولار، تستطيع هذه الدولة، المتقدمة من مجموعة العشرين، استخدام سعر الصرف معاملا لتكبير الوحدة الأساسية لعملتها فيكون سعر الصرف واحد ون جديد للدولار، أو تقسم على 936 ليكون سعر الصرف 2 ون جديد للدولار. لكن هل أصبحت العملة الكورية أفضل بدلالة قوتها الشرائية الدولية، لا فالذي جرى تغيير لوحدات القياس دون الشيء المقيس.

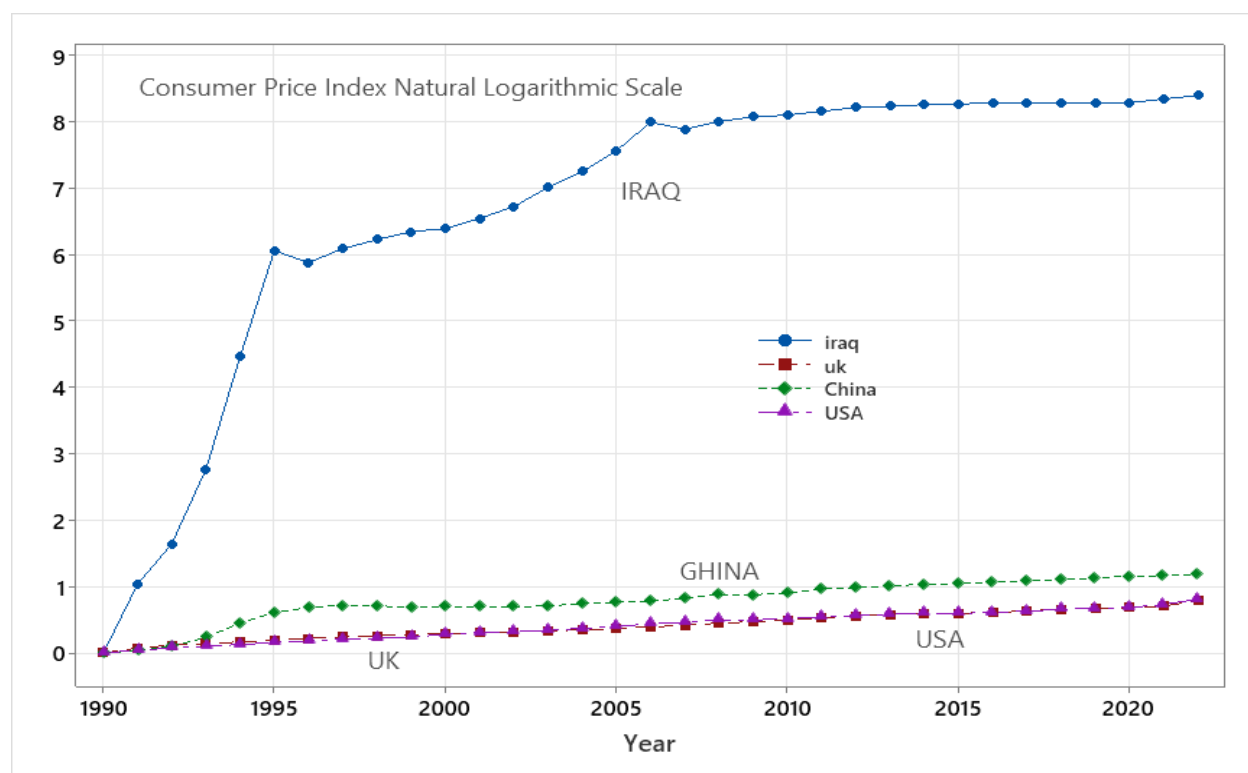
ولا يقبل سائر الناس الحكم على الاقتصاد الكوري بأنه وعملته أضعف من اليابان لأن سعر الصرف لدى الأخيرة 161 ين للدولار أصغر بكثير منه لدى الأولى. العبرة بالمسار الزمني لسعر الصرف الإسمي بالعلاقة مع المستوى النسبي للأسعار في الداخل إلى الخارج، كما أوضحنا. فلو وجدنا سعر الصرف للدولة س 0.5 ريال للدولار وللدولة ص 500 ليرة للدولار، المهم بعد خمس أو عشر سنوات كم ستكون أسعار الصرف. في الدولة س إذا ارتفع التضخم فوق المتوسط الدولي بفارق ملموس لا يمكن الحفاظ على ثبات سعر الصرف، وسوف يرتفع لكن البنك المركزي يكبح ارتفاعه إنسجاما مع السياسات الاجتماعية فيبقى دون المستوى المطلوب إقتصاديا. بينما في الدولة ص بقي معدل التضخم دون نظيره الدولي وهكذا أمكن الحفاظ على سعر الصرف ثابتا. في الدولة الأولى ارتفع سعر الصرف وتدهورت قدراتها التنافسية الدولية لأن الارتفاع لم يكن كافيا لإستيعاب فرق التضخم؛ بينما في الثانية بقي سعر الصرف ثابتا وتحسنت قدراتها التنافسية الدولية لأن عملتها صارت رخيصة نسبيا وهو الذي يسمى إنخفاض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية.

عند مراجعة تجارب الدول في تعديل أقيام الوحدات الأساسية لعملاتها، لا ينحصر بالأرقام العشرية، العشرة مرفوعة إلى أعداد صحيحة: 10، 100، ... مليون، ... ترليون. هذا التصور يُقَيّد البنك المركزي بما لا ضرورة له، ولا تؤيد الممارسة الدولية الإقتصار على الأرقام العشرية. والصحيح إمكانية القسمة على أي رقم يناسب الهدف. في العراق مثلاً، لو كان تغيير العملة مطلوباً حقاً ومزايا التغيير تبرر التكاليف والمخاطر، يمكن القسمة على 1300 أو 650 أو 2600 أو 50 أو 100 أو 13 ... أو أي رقم، ولا يوجد قيد نظري أو عملي يمنع الحرية التامة في إختيار معامل التكبير أو التصحيح. مثل هذه الأحكام السريعة من قراءة عاجلة أو الأنطباعات التي ترد تلقائياً إلى الذهن موجودة في جميع المجتمعات. ولذا من الضروري ترسيخ تقاليد لا تسمح بإيصال التصورات الأولية إلى طاوله القرار، بصفة مقترحات، دون دراسة متأنية وإمعان النظر في إتساقها المنطقي ومصادقيتها التجريبية، ثم يعاد فحصها قبل إدراجها ضمن مشاريع القرارات.

المهمة موضوع الحوار إعادة تغيير القيمة الإسمية للعملة الوطنية دون مساس قوتها الشرائية الموروثة، وقد تاتي ضمن توجه إصلاحي إشارة لتحولات في السياسة الإقتصادية. وبقدر فاعليتها في تعزيز الكفاءة العملية لإجراء الصفقات المالية والتوثيق والتقارير ينتظر منها، أيضاً، دعم التنمية الاقتصادية من تلك الجوانب. وليس من المستبعد إمكانية تقديم هذا التغيير مقترناً بالتزام الضبط المالي كي لا تتكرر موجات تضخم تعبت بنظام العملة. لا شك في تكاليف المهمة منها مباشرة تتمثل في التجميع والتبديل، وأخرى في إجراء تعديلات لتكييف التوثيق والحسابات والبرامجيات وغيرها. والأفضل دائماً شرح مجريات التغيير كما هي بالضبط والتأكيد على نية عدم المساس بالقيم الحقيقية للأسعار والأجور والأصول المالية والعينية. ولذلك من الخطأ التواطؤ مع خطاب الإنشاء المرسل لتعبئة الدعم الجماهيري، لأن تشويه الحقائق الاقتصادية والنقدية في أذهان الناس يصيب المجتمع بأضرار فادحة.

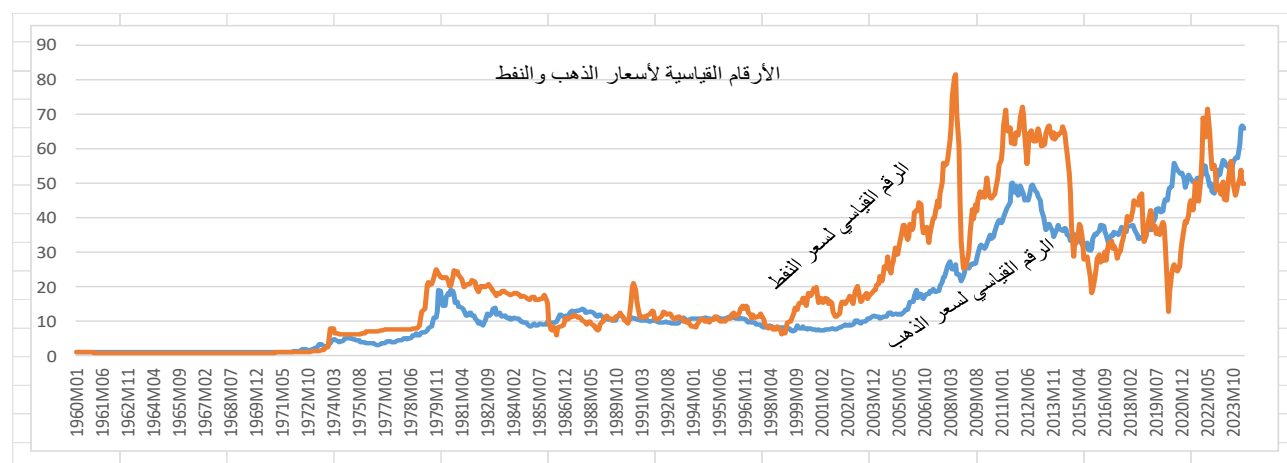
ملحق إحصائي

الشكل (4) الأرقام القياسية للأسعار في العراق وثلاثة دول بالمقياس اللوغاريتمي



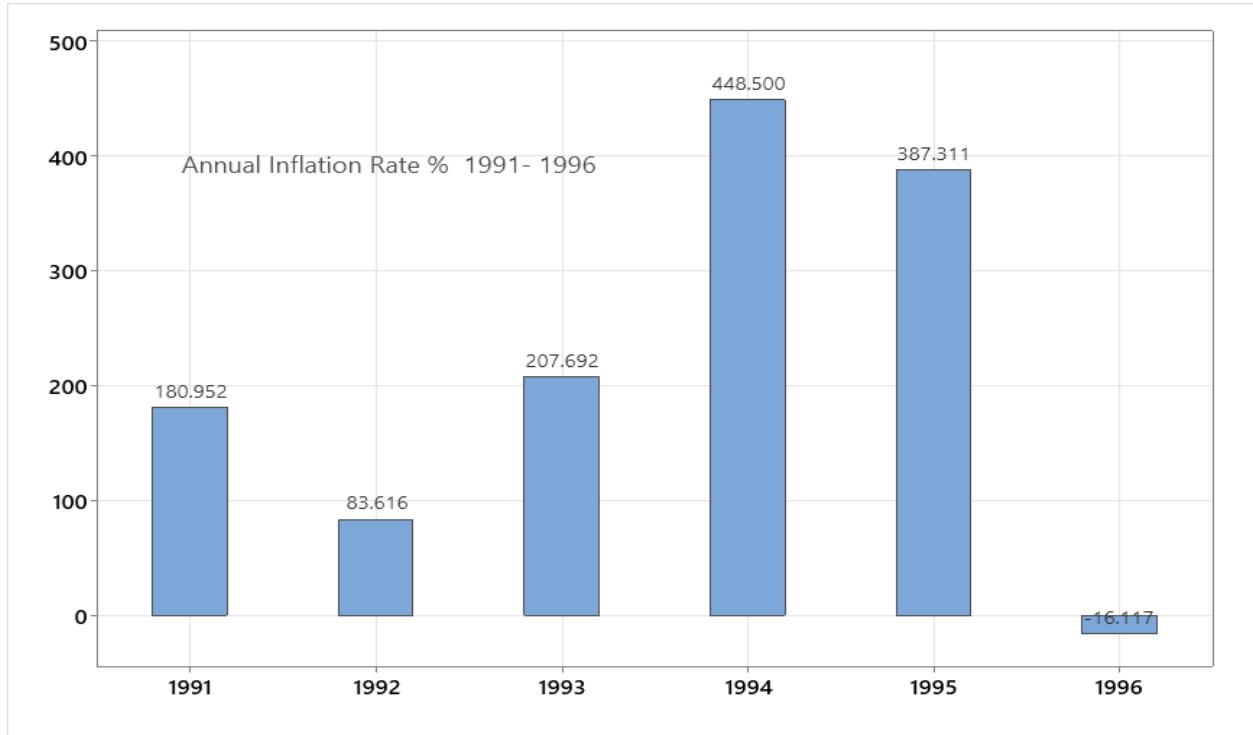
مصدر البيانات: موقع البنك الدولي، وعلي ، احمد إبريهي، مصدر سابق.

الشكل (5) الأرقام القياسية لأسعار النفط والذهب ، كانون الثاني 1960 واحد صحيح



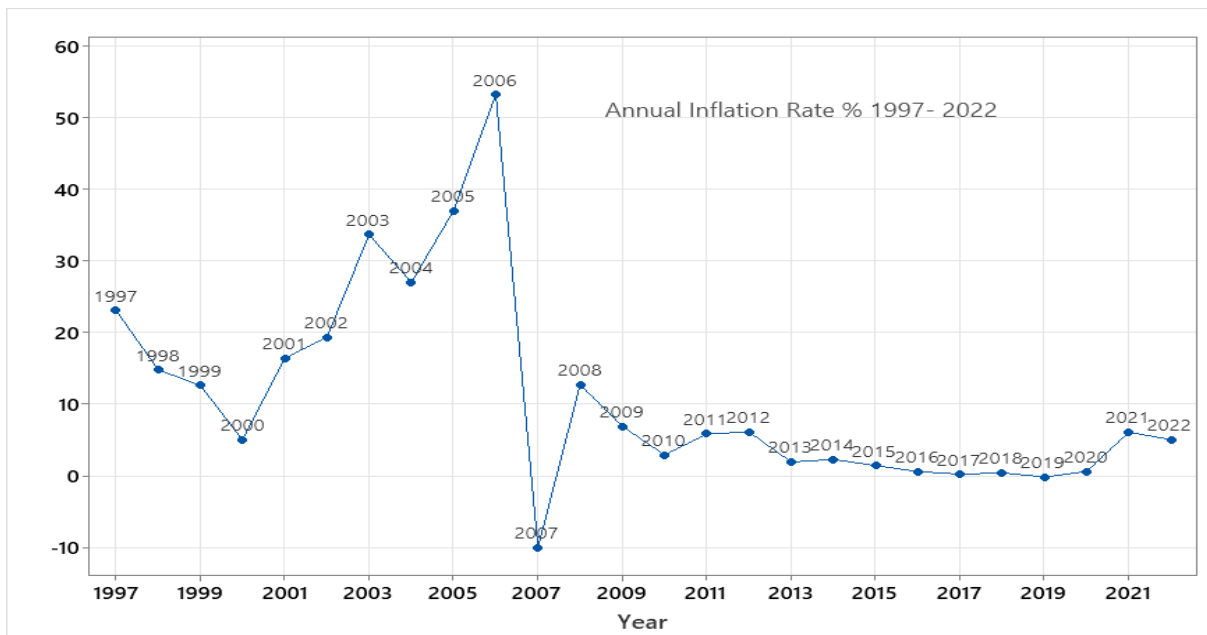
المصدر: FRED .

الشكل (6) التضخم السنوي في الطور الأول للحصار



المصدر: علي، احمد إبريهي، إقتصاد العراق في دراسات (2013)، ص 280.

الشكل (7) التضخم السنوي للمدة 1997 – 2022 في العراق



المصدر: علي، احمد إبريهي، إقتصاد العراق في دراسات (2013)، ص 280.

الجدول (5) التضخم بالغ الإرتفاع والجامح للمدة 1960 - 2023

السنة	الدولة	معدل التضخم م	السنة	الدولة	معدل التضخم م	السنة	الدولة	معدل التضخم م
السنوي %			السنوي %			السنوي %		
2020	Sudan	163.3	1996	Bulgaria	121.6	1982	Brazil	100.5
1985	Peru	163.4	2015	Venezuela, RB	121.7	1979	Congo, Dem. Rep.	101.1
2000	Belarus	168.6	1991	Croatia	122.2	1993	Sudan	101.4
2022	Lebanon	171.2	1982	Bolivia	123.5	1981	Brazil	101.7
1995	Armenia	176.0	1991	Sudan	123.6	1983	Mexico	101.9
1995	Kazakhstan	176.2	1968	Indonesia	128.8	1982	Poland	103.6
1991	Iraq	181.0	1962	Indonesia	131.4	1989	Congo, Dem. Rep.	104.1
1988	Croatia	185.7	1987	Mexico	131.8	2022	Zimbabwe	104.7

105. 2	Turkiye	199 4	132. 1	Slovenia	198 7	192. 1	Brazil	198 4
106. 0	Indonesi a	196 7	132. 8	Sudan	199 6	197. 4	Russian Federatio n	199 5
107. 3	Angola	199 8	133. 3	Croatia	198 7	198. 5	Congo, Dem. Rep.	199 7
107. 3	Croatia	199 4	135. 0	Brazil	198 3	198. 8	Slovenia	198 8
108. 9	Angola	200 2	136. 8	Romania	199 4	207. 7	Iraq	199 3
109. 0	Indonesi a	196 4	138. 8	Sudan	202 2	209. 9	Slovenia	199 2
110. 2	Peru	198 4	143. 5	Suriname	199 3	211. 2	Romania	199 2
111. 2	Peru	198 3	145. 9	Indonesia	196 3	211. 9	Chile	197 6
114. 2	Mexico	198 8	147. 1	Brazil	198 6	219. 2	Angola	199 7
114. 8	Slovenia	199 1	152. 6	Angola	200 1	221. 3	Lebanon	202 3
115.	Sudan	199	154.	Lebanon	202	226.	Brazil	198

4		4	8		1	0		5
117.	Sudan	199	154.	Romania	199	226.	Albania	199
6		2	8		7	0		2

معدل			معدل			معدل		
التضخم	الدولة	السنة	التضخم	الدولة	السنة	التضخم	الدولة	السنة
م			م					
السنوي			السنوي			السنوي		
%			%			%		
228.	Brazil	198	359.	Congo,	200	667.0	Peru	198
3		7	9	Dem.	1			8
				Rep.				
230.	Romania	199	368.	Suriname	199	709.4	Belarus	199
6		1	5		4			5
235.	Suriname	199	374.	Chile	197	874.3	Russian	199
6		5	7		5		Federatio	3
							n	
244.	Poland	198	376.	Ukraine	199	891.2	Ukraine	199
6		9	7		5			4
248.	Angola	199	387.	Iraq	199	949.8	Angola	199
2		9	3		5			4
254.	Venezuel	201	409.	Peru	199	952.0	Brazil	199
9	a, RB	6	5		1			2

255. 2	Romania	199 3	411. 8	Azerbaijan	199 5	1026. 8	Moldova	199 2
255. 3	Zimbabwe	201 9	432. 8	Brazil	199 1	1058. 4	Bulgaria	199 7
268. 2	Mongolia	199 3	448. 5	Iraq	199 4	1128. 0	Azerbaijan	199 3
275. 6	Bolivia	198 3	486. 4	Moldova	199 4	1136. 3	Indonesia	196 6
276. 3	Bolivia	198 6	492. 4	Congo, Dem. Rep.	199 6	1190. 2	Belarus	199 3
284. 9	Congo, Dem. Rep.	199 9	500. 0	Croatia	199 0	1281. 4	Bolivia	198 4
293. 7	Belarus	199 9	504. 7	Chile	197 4	1281. 4	Slovenia	198 9
299. 5	Angola	199 2	513. 9	Congo, Dem. Rep.	200 0	1378. 5	Angola	199 3
306. 8	Indonesia	196 5	541. 9	Congo, Dem. Rep.	199 5	1400. 0	Croatia	198 9
307.	Russian	199	552.	Slovenia	199	1430.	Brazil	198

7	Federatio n	4	1		0	7		9
325. 0	Angola	200 0	557. 2	Zimbabw e	202 0	1500. 0	Croatia	199 3
338. 4	Bulgaria	199 1	567. 9	Poland	199 0	1613. 6	Moldova	199 3
352. 8	Chile	197 3	625. 0	Croatia	199 2	1662. 2	Azerbaija n	199 4
359. 1	Sudan	202 1	629. 1	Brazil	198 8	1877. 4	Kazakhst an	199 4

السنة	الدولة	معدل التضخم السنوي %
1993	Brazil	1927.4
1993	Congo, Dem. Rep.	1986.9
1994	Brazil	2075.9
1991	Congo, Dem. Rep.	2154.4
1994	Belarus	2221.0
1995	Angola	2666.5
1990	Brazil	2947.7
1994	Armenia	3373.8

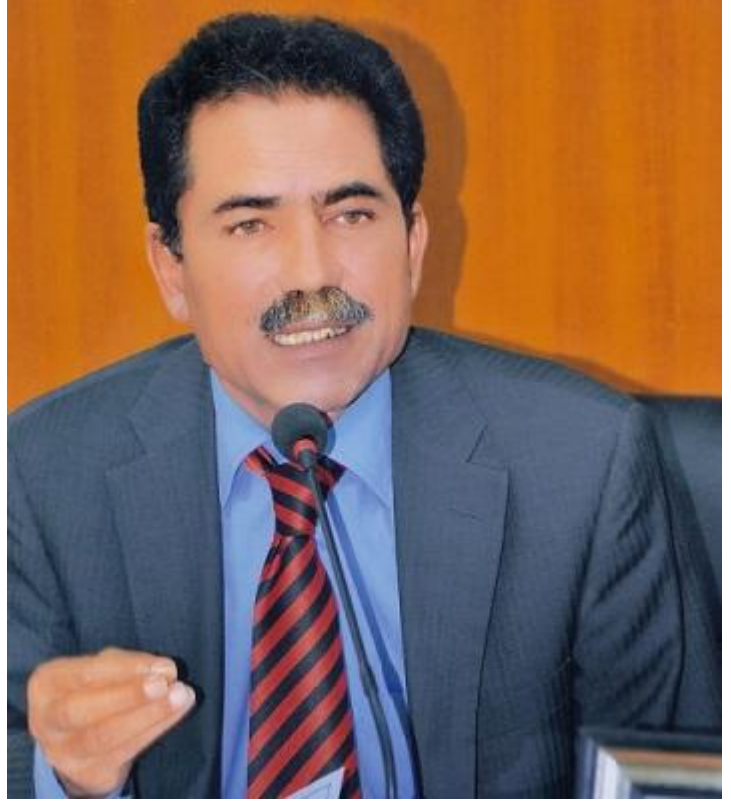
3398.7	Peru	1989
4129.2	Congo, Dem. Rep.	1992
4145.1	Angola	1996
4734.9	Ukraine	1993
7481.7	Peru	1990
11749.6	Bolivia	1985
23773.1	Congo, Dem. Rep.	1994

مصدر البيانات: موقع البنك الدولي.

1. علي، أحمد إبراهيم، **الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات**، الطبعة الثانية، موقع البنك المركزي العراقي، يُلاحظ الفصل الأخير.
2. Hanke, Steve H., & Krus, Nicholas. **World Hyperinflations**. Institute for Applied Economics, Global Health, and the Study of Business Enterprise, The Johns Hopkins University, Baltimore, MD 21218.
3. Kararach, George, et al. **Currency Reforms in Zimbabwe: An Analysis of Possible Currency Regime**. The African Capacity Building Foundation, 2010.
4. Kargbo, Brima I. B., & Gbolonyo, Emmanuel Y. **Dropping the Zeroes: Between Hope and Reality for Sierra Leone: A Critical Review of the Literature**. *Modern Economy*, Vol. 14, 2023, pp. 163–177.
5. Kitamura, Yukinobu. **Quest for Good Money: Past, Present and Future**. IER, Hitotsubashi University, 2022.
6. Mises, Ludwig von. **Economic Policy: Thoughts for Today and Tomorrow**. Ludwig von Mises Institute, 3rd ed., 2006.
7. Saboin García, José Luis. **The Modern Hyperinflation Cycle: Some New Empirical Regularities**. IMF Working Paper WP/18/266, International Monetary Fund, December 2018.

8. Udo, Okey Okoro, & Agbai, Edward Perekebina. **The Impact of Currency Redenomination on Economic Development.** *Journal of Accounting and Financial Management*, Vol. 9, No. 10, 2023. E-ISSN 2504-8856, P-ISSN 2695-2211. [IIARD Journals](#)

عن الكاتب: الدكتور أحمد إبريهي علي/ خبير اقتصادي.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net

info@iraqieconomists.net

WhatsApp +964 786 629 6600